

Distr.: General
22 June 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٦١ من جدول الأعمال
بناء السلام والحفاظ على السلام

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه البيان الصحفي الصادر عن وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن "الجزءات" و "الضغوط" المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جا سونغ نام
السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

البيان الصحفي الموجه من وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الأمم المتحدة بشأن "الجزاءات" و "الضغوط" التي تفرضها الولايات المتحدة وأتباعها على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

بلغت الجزاءات والضغوط الدنيئة التي تفرضها الولايات المتحدة والقوى التابعة لها على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حداً أقصى.

وقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتطوير قوتها النووية، الذي تستخدمه الولايات المتحدة والقوى التابعة لها ذريعةً لفرض الجزاءات، ما هو إلا النتيجة المترتبة على السياسة العدائية التي تنتهجها الولايات المتحدة، وتلويحها بالتهديد النووي إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومن ثم، فإن خطوة كوريا الشمالية تُعدّ من التدابير المشروعة والصالحة للدفاع عن النفس وحماية سيادتها وحقوقها في الوجود كبلد وأمة.

ولا يرد في ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية الأخرى أي مواد أو أحكام للإشارة إلى التجارب النووية أو إلى عمليات إطلاق الصواريخ التيسارية باعتبارها تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، وإذا كان يتعين أن يخضع أحد للمساءلة عن القيام بتجارب مماثلة، فلا بد للبلدان التي نُفذت حتى الآن معظم التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التيسارية أن تخضع للجزاءات قبل سواها.

غير أن الولايات المتحدة والقوى المعادية الأخرى قد لجأت باستمرار إلى فرض الجزاءات والضغوط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإلى الاعتراض على قيام هذا البلد بممارسة حقه في الدفاع عن النفس، حتى أن هذه القوى بدأت تسعى الآن إلى تحقيق قصدها الشائن علانيةً، ألا وهو خلق الاقتصاد الوطني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماماً، وإفقار شعبها بتقويض سبل عيشه.

وبلغت الجزاءات المفروضة حالياً درجة من الوحشية والهمجية حيث أنه يراد بها طمس الحق في الوجود والنمو لدولة وشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتدمير حضارة حديثة والعودة بالعالم إلى ظلمة القرون الوسطى.

وتتسم الجزاءات بطابع يتعارض مع الأخلاق والحضارة الإنسانية، وهذا يتجسد بقيام القوى المعادية بتلفيق ما يسمى "قرارات تطبيق الجزاءات" الصادرة عن مجلس الأمن، باللجوء إلى أبشع السبل وأكثرها دناءة، وإنفاذها على المجتمع الدولي.

و "قرارات تطبيق الجزاءات" الصادرة عن الأمم المتحدة هي قرارات منافية للعقل بحيث أن نظام حظر أو تقييد الاستيراد والتصدير المفروض على نطاق واسع، نتيجةً لذلك، يشمل حتى السلع الكمالية ويحدد العديد من الكيانات والأفراد باعتبارهم خاضعين للجزاءات التي يُزعم أنها تهدف إلى احتواء أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجال النووي وأنشطتها المتصلة بالقذائف التيسارية. وينتج عن هذه "القرارات" سلسلة لا نهاية لها من الأحداث الغريبة والمثيرة للسخرية.

فلقد استُخدمت وسائل عشوائية لتوسيع نطاق الحظر المفروض على تصدير الموارد الجوفية، بما في ذلك الفحم، وفُرضت المراقبة على المواد ذات "الاستخدام المزدوج" بطريقة تنم عن اللامبالاة، في حين تخلف مجمل هذه التدابير آثارا سلبية على سبل معيشة الناس والأنشطة الاقتصادية العادية.

وفي العام الماضي، ضبط مكتب الجمارك في أحد البلدان الدجاج المجمّد ومواد تعبئة مستحضرات التجميل ومعدات ومواد إنتاج الزلاقات، ومثبتات التردد وأجهزة تنظيم الفلطية التي كانت ستُستخدم في محطات الأسماك، ثم أعادها بعد عدة أشهر.

وليست هذه سوى أمثلة قليلة على حالات كثيرة تبين أن "قرارات تطبيق الجزاءات" المعدة في مجلس الأمن، تحت ستار حماية السلام والأمن الدوليين، إنما يراد بها تحقيق هدف خطير هو عرقلة تنمية الاقتصاد الوطني العام في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكان "القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)" الذي جرى اتخاذه بالإكراه في مجلس الأمن على قدر من الغرابة، حيث أنه كان يشمل المعدات الرياضية الترفيهية ضمن قائمة السلع الكمالية.

ونتيجةً لذلك، ثمة بلد في أوروبا يحظر تصدير المعدات والأدوات الرياضية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من قبيل أدوات التزلج واليخوت، والأحذية العالية لممارسة رياضة تسلق الجبال، والدراجات الثلجية بمحرك، ودكاكات الثلج، وحتى طاولات البليارد، وذلك لغرض تنفيذ "القرار".

وثمة بلد آخر يحظر تصدير الأدوات الرياضية، بما في ذلك الأسلحة النارية الخاصة بالألعاب الرياضية والذخائر ومعدات الرماية بالسهم التي اعتادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استيرادها بانتظام، خشية انتهاك "قرارات تطبيق الجزاءات".

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، صادر مكتب الجمارك في أحد البلدان الأوروبية سبع مجموعات من مجاذيف السباحة المطاطية المعدة للغوص، وكانت مرسلة إلى حوض "رونغنا" للدلافين في بيونغ يانغ، باعتبارها من السلع الكمالية.

وكان من المقرر أن تستضيف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كلاً من بطولة العالم في لعبة الجودو للشباب لعام ٢٠١٧ وبطولة العالم للشباب التي ينظمها الاتحاد الدولي لرفع الأثقال لعام ٢٠١٨، غير أن أماكن إقامة هذه الألعاب قد تغيرت الآن لتصبح في بلدان أخرى. وثمة بلد قد رفض منح تأشيرات دخول للأفرقة والوفود القادمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحضور المباريات الرياضية الدولية. كما أن منَح الدعم المقدمة قانوناً إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الدولية الأخرى للألعاب الرياضية لا يتم تحويلها حالياً إلى هذا البلد.

ولا يخفى على أحد أن معدات الرماية بالسهم لا يمكن أن تصبح يوماً صواريخ تسيارية، مثلما لا يمكن للبنادق المستخدمة في الألعاب الرياضية أن تُستخدم لإطلاق الرؤوس الحربية النووية، غير أن قيام بعض البلدان، بدافع التسلط، باعتماد ممارسات القوى المعادية الاستعلائية أو باتباعها جزافاً إنما يجلب العار إلى مُثُل ومقاصد الألعاب الرياضية.

وقد طالت الآثار الناجمة عن الجزاءات والضغط، بكل وحشيتها وهمجيتها، مجال الصحة العامة والعمل الإنساني أيضاً.

ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، طلب المكتب القطري لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ٢٤٤ طنا من المواد الطاردة للبعوض لمكافحة الملاريا (الرذاذ المبيد للحشرات التي تظل آثارها باقية داخل المباني) من بلدان أخرى، ولكن المكتب لم يتمكن من التوقيع على عقد لنقل السلع باعتبار أن ذلك كان سيشكل خرقا لـ "قرارات تطبيق الجزاءات" الصادرة عن الأمم المتحدة. ولم يكن في المستطاع نقل السلع من مكانها الأصلي، بل ظلت متكلسة في مستودع طوال تسعة أشهر بحلول يومنا هذا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، قام المكتب القطري بشراء ١٥ وحدة من الوحدات المتنقلة للأشعة السينية وكاشف لتشخيص داء السل، غير أن تسليم الوحدات والكاشف تأخر لمدة ستة أشهر نتيجة لتصنيف تلك المواد بوصفها ذات "استخدام مزدوج" بموجب "قرارات تطبيق الجزاءات" التي أصدرتها الأمم المتحدة بحق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، جرى ضبط ١٠٠ ٠٠٠ من أمبولات الإيفيدرين المستوردة من جانب شركة للشؤون الصحية في كوريا الشمالية، ونفذت عملية المصادرة على نحو غير مبرر رغم أن الشركة امتثلت لإجراءات إبلاغ الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات مسبقا طبقا للأحكام التنظيمية المعمول بها.

وفرض الجزاءات على مواد تشتد الحاجة إليها من أجل علاج أمراض مزمنة بحجة أسباب سخيفة من قبيل "الاستخدام المزدوج" يُثبت أن المادة الواردة في "قرارات تطبيق الجزاءات" لتأكيد أن التدابير المفروضة بموجب القرارات "لا يُقصد أن تترتب عليها آثار ضارة من الناحية الإنسانية على السكان المدنيين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" ليست سوى خدعة، وأن "الجزاءات" تستهدف في واقع الأمر شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حياته اليومية ووجوده بالذات.

ويرفض بعض البلدان الأوروبية منح الامتيازات والحصانات الدبلوماسية الأساسية إلى حاملي الجوازات الدبلوماسية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتتعامل هذه البلدان معهم بصفقة من خلال تفتيش أمتعتهم عشوائيا ومصادرة الأدوات المنزلية المستعملة، ومستحضرات التجميل، وحتى المشروبات الكربونية ودراجات الأطفال الهوائية، في تجاهل صارخ للقواعد والممارسات القانونية المعترف بها عالميا.

وتلك البلدان ينتابها هوس وهاجس "الجزاءات" إلى درجة تجعلها غير قادرة على تمييز الدبلوماسيين، حيث تبدو لها دراجات الأطفال والثلاجات وأدوات المطبخ وأدوات تجفيف الشعر من المواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل.

وعلى نحو ما ورد أعلاه، فإن فرض تدابير الجزاءات والابتزاز عن طريق الحصار بهدف عزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إنما يتجاوز الحدود المعقولة.

والولايات المتحدة هي العقل المدبر الرئيسي لهذه الحملة المحمومة من الجزاءات والضغط المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولم تكتفِ الولايات المتحدة بتلفيق "قرارات تطبيق الجزاءات" الخطيرة وغير المسبوقة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عن طريق إساءة استعمال ولاية مجلس الأمن، وبذل محاولات

لجّر جميع بلدان العالم إلى تنفيذها، إنما لجأت أيضا على نحو كيدي إلى اعتماد "جزاءات انفرادية" ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحجة أنها تسد ثغرة في الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

وأَنواع "الجزاءات" التي فرضتها الولايات المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأكثر من نصف قرن تكتسي اليوم طابعا متهورا أكثر من أي وقت مضى حيث أنها تستند إلى قوانين الشر من قبيل "قانون الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية وتشديد السياسة إزاءها لعام ٢٠١٦".

وأعلنت إدارة ترامب المشكّلة حديثا عن سياستها إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها "تقوم على ممارسة أكبر قدر من الضغط وعلى المواجهة"، وتُواصل هذه الإدارة اختراع مختلف أنواع "الجزاءات"، بما في ذلك "الجزاءات المفروضة على الرعايا الخاضعين لإدراج خاص" التي تستهدف حتى الكرامة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في محاولة لتعزيز قوانينها المحلية بتدابير ذات طابع شامل وملائم لـ "الجزاءات الانفرادية" المفروضة على أي كيان أو فرد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتُظهر عملية حسابية بسيطة أن ١٥ من الأحزاب والأجهزة الحكومية، و ٧٣ من الشركات والكيانات، ونحو ٩٠ من الأفراد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدرجون حاليا في قائمة الجزاءات، إضافةً إلى ١٦ من الطائرات و ٢٠ من السفن التجارية لنقل البضائع، إنما يصعب تماما إيجاد أي ارتباط لتلك الكيانات بمجال الذخائر.

وتتخذ الولايات المتحدة أيضا خطوات يائسة ومحموعة لإشراك البلدان الأخرى في حملة "الجزاءات" ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقال وزير خارجية الولايات المتحدة في إحدى المناسبات التي أُقيمت حديثا إن الولايات المتحدة قد أوضحت لجميع البلدان، بما فيها الصين وروسيا، أنه ينبغي لها المشاركة في فرض "جزاءات" على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقال أيضا إنه في حال زعم أحد البلدان أن القيمة الإجمالية لأنشطته التجارية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تتجاوز ٥ ملايين دولار، فإن الولايات المتحدة ستطلب إلى البلد المعني تخفيض تلك القيمة لتصبح ٢ مليون دولار. وهذا يكشف تماما الوجه الحقيقي للولايات المتحدة بوصفها عصابة من السراقين.

وقد استخدمت الولايات المتحدة تدابير "المقاطعة الثانوية" لتحقيق هدفها الشرير، ووقع رجال الأعمال والشركات في العديد من البلدان، بما فيها الصين وروسيا، ضحية لهذه المقاطعة، وتكبّدوا خسائر فادحة في أنشطتهم الاقتصادية وإدارة أعمالهم حيث أنهم أُدرجوا على نحو غير مقبول في قائمة جزاءات الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة تحاول إرغام جميع البلدان التي أقامت علاقات دبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قطع العلاقات مع هذا البلد أو خفض مستوى تمثيلها فيه، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

وباستثناء بلد واحد من بلدان أمريكا اللاتينية وبلدين أو ثلاثة من البلدان الآسيوية التي أظهرت بوادر محاولات كانت ترمي إلى خفض عدد دبلوماسي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لديها

بضغط من الولايات المتحدة، فإن الأغلبية العظمى من البلدان ترفض بحزم طلب الولايات المتحدة باعتباره تدخلا في شؤونها الداخلية، أو تتجاهل الطلب بكل بساطة.

وتمثل حملة الجزاءات التي تشنها الولايات المتحدة والقوى التابعة لها عملا شنيعا من أعمال العداء وعدوانا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية تجريدتها من سيادتها وحقوقها في الوجود والتنمية، والإطاحة بأيديولوجيتها ونظامها بجميع الوسائل الممكنة.

وفي حال التساهل مع الممارسات الاستعمارية والتعسفية للولايات المتحدة والسماح بها وتأييدها، فمن المتوقع تطبيقها في نهاية الأمر في البلدان الأخرى الملتزمة باستقلالها، وسينزلق العالم وقتئذ في دوامة من الظلام حيث تفرض الولايات المتحدة سيطرتها على كل شيء.

إن الولايات المتحدة والقوى التابعة لها، التي تعاني دائما من هزائم ساحقة في مواجهتها السياسية - العسكرية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قد تلجأ إلى جزاءات أكثر خساسة وهمجية، ولكنها غير قادرة على وقف مسيرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو النصر النهائي، المتمثل في إقامة بلد اشتراكي قوي بفضل الاعتماد على الذات والتنمية الذاتية.

وبينما تستمر الولايات المتحدة والقوى المعادية الأخرى في محاولاتها المحمومة لفرض أشد الجزاءات والضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ستزداد مشاعر الكراهية والغضب في صفوف الجيش ولدى أفراد الشعب في البلد، وستعمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النهوض سريعا بقوتها النووية لاجتثاث قواعد العدوان وجميع الشرور.